المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي

أية علاقة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي؟

د/كنزة عيشور

قسم علم الاجتماع –جامعة سطيف 2

***الملخص*:**

يهدف هذا المقال إلى تحليل واحدة من أهم الظواهر الاجتماعية، في الوقت الراهن، والمتعلقة بمفهومي المجتمع المدني والمواطنة، سنحاول من خلاله تقديم وصف وتحليل لمختلف أبعاد ثنائية: التقاطع والتعارض للعلاقة بينهما، وذلك على الصعيد النظري والتطبيقي، لاسيما خلال مرحلة التحول الديمقراطي التي يعرفها العالم العربي ككل.

الكلمات المفتاحية: **المجتمع المدني، المواطنة، التحول الديمقراطي**.

Civil Society and citizenship:

What relation in the light of democratic transition period

Dr/ Aichour Kenza
Department of Sociology
University of Setif 2

***Abstract*:**

The current article aims to study one of the most important social phenomena, related to the concepts of "civil society and citizenship", as he tries to provide a description and analysis of the various bilateral dimensions (dualism): the intersection and incompatibility of the subject at the stage of the democratic transition of the Arab world.

Key words: Civil society- Citizenship - Democratic transition.

…….

La Société Civile et la citoyenneté dans le monde arabe: Quelle relation à la lumière de la phase de la transition démocratique?

Dr/ Aichour Kenza
Département de Sociologie
Université de Setif 2

***Résumé* :**

Le présent article vise à une étude des phénomènes sociaux les plus importants liés aux concepts de «société civile et de la citoyenneté", comme il essaie de fournir une description et une analyse des différentes dimensions bilatérales: l'intersection et le conflit de la relation entre eux, aux niveaux théorique et pratique notamment dans le processus de transition démocratique dans le monde arabe.

Les Mots-clés : Société civile – Citoyenneté - Transition démocratique.

.....

مقدمة:

تزايد الاهتمام في الوقت الراهن بدراسة موضوع المواطنة والمجتمع المدني، لاسيما في المجتمعات النامية التي شهدت ولا تزال تشهد مؤشرات تمهيدية في مجال التنمية الشاملة والتغيير الاستراتيجي، أفرزتها عملية التحول الديمقراطي في السياق الدولي، حيث تسعى القوانين والدساتير الدولية إلى تكريس نمطا جديدا من القيم الديمقراطية ذات التوجهات الليبرالية، في مواجهة نمط صلب مقاوم من منظومة القيم التقليدية، والتي تتعزز باستمرار في صورة انبثاق ذاتي متجدد للممارسات النمطية، التي تمتد لها جذور وتكون امتدادات ثقافية عميقة لتشكل مغاليق نافذة أمام مساعي وجهود هذا التحول. هنا تكمن أهمية تناول الموضوع من حيث معرفة الحدود الفاصلة بين دلالات المفهومين من جهة والعلاقة التي يتوجب توثيقها على نحو يمكن من إمكانية بلورة ثقافة المواطنة عمليا وإنزالها من سقف التقنين إلى حيز التطبيق لضمان مستقبل ديمقراطي محتمل.

1.المجتمع المدني: أسس الانبثاق وفلسفة الإسقاط:

1.1.الأسس التاريخية لنشأة المفهوم:

يتقاطع مدلول المجتمع المدني مع مفهوم المواطنة وكلاهما يشكلان امتدادا وثيقا لمفهوم بل لكيان رسمي مهم وهو الدولة، حيث يصعب بحق تحليل كل مفهوم باعتباره ذرة متناهية الصغر في فضاء ممدود غير محدود يستوعب البعد التاريخي والثقافي والاجتماعي والجغرافي، وحتى الظروف البيئية والاقتصادية والدينية والأيديولوجية، وعليه فان "الدارس الذي يحاول قراءة المفهوم عبر مراحله التاريخية المختلفة بدءا بالأمس البعيد والأمس القريب حتى اليوم؛ وسواء تمت قراءته ضمن الفضاء الغربي أو الفضاء العربي، فانه يقف على حقيقة جلية ألا وهي ضرورة تنزيل المفهوم في ظرفيته التاريخية، وضمن معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية معينة، كما أن قراءة المفهوم ليست محايدة، فضلا عن مفاهيم تعبر عن واقع معيش وعن صراع سياسي إيديولوجي شان مفهوم (المجتمع المدني) فليس من الصدفة –إذن– أو يولي فلاسفة الأنوار المفهوم عناية خاصة (**الحبيب، الجنحاني (2003)، ص21**)، وفيما يلي نتناول مدلول هذا المفهوم لدى بعض المفكرين:

– توماس هوبز: المجتمع المدني هو الغابة المتنافسة ومجتمع السوق والتنافس الأعمى على الربح وتحقيق المصلحة. وقد أسس هوبز نظريته بين الدولة والمجتمع المدني على أساس النظرة التجريبية التشاؤمية.

– جون جاك روسو: ربط روسو بين المجتمع المدني والملكية، وقال إننا نصل إلى المجتمع المدني من الحالة الطبيعية أو من المساواة إلى الملكية، وبهذا فإن تكون المجتمع المدني يرتبط بتكون الملكية الخاصة ونشوئها وتحديدا بتكون الملكية العقارية (**محمد احمد نايف، العكش (2012)، ص 32**).

– جورج فريديريك هيغل: لقد بلور تصورا يمكن نعته بأنه دولتي، يظهر الدولة بمثابة الوسيلة والهدف في الوقت نفسه، فهي وسيلة تحقيق المجتمع المدني وهي هدف، لان بلوغ الدولة يعني عقلنة الإنسان وخلق المواطن. ويؤكد أن كل القيمة التي يملكها الكائن البشري وكل ما لديه من حقيقة روحية لا يملكها إلا من خلال الدولة، التي هي الفكرة الإلهية كما توجد على الأرض (

احمد، شكر الصبيحي(2008)، ص 122) وبعبارة أخرى أعطى هيغل صورة مخالفة للمجتمع المدني في غياب الدولة، فهو مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق ويفتقد أي إحساس بالوحدة، ويفتقر إلى أي غاية أخلاقية، ولا يتحقق لهذا المجتمع استقراره ولا وحدته إلا في وجود الدولة التي تخلع عليه طابعا أخلاقيا، وتوجهه نحو غاية أخلاقية محددة (**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص 122)**. إن المجتمع المدني لدى هيغل إنما هو "حلقة وسيطة ما بين العائلة من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، فهو الأرضية التي تتفاعل فيها العلاقات الاقتصادية والمجتمعية بقصد الانتقال من المجتمع التقليدي القائم على القرابة وروابط الدم إلى مجتمع المواطنة والولاء للدولة والخضوع لنظامها وأجهزتها الإدارية والاقتصادية أي المجتمع الحديث، ولهذا فالمجتمع المدني يختلف عن العائلة في كونه ينفي العناصر التقليدية واضعا المصالح الخاصة أساسا للتبادل وإشباع الحاجات، وتختلف الدولة عن المجتمع المدني في كونها تعيد إنتاج العناصر التقليدية ولكن ليس كما هي وإنما كجماعة أخلاقية استوعبت في داخلها حقوق الأفراد وواجباتهم (**علي، عبد الصادق (2007)، ص ص 29–30**).

– كارل ماركس: ينظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وهو عنده يتطابق مع مفهوم البنية التحتية.. وهو مجال للصراع الطبقي (**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص 123)**، لقد "قدم تعريفه الشهير للمجتمع المدني، فهو يتضمن مجموع العلائق المادية للأفراد في مرحلة معينة من التطور، تحددها القوى الإنتاجية وتشمل الحياة التجارية والصناعية لمرحلة ما، لتتجاوز بالتالي من هنا الدولة نفسها وحتى الأمة، وفي تحاليل أخرى يستبدل ماركس المجتمع المدني بالمجتمع الحديث- (**محمد، الغيلاني (2004)، ص 219**).

–**انطونيو غرامشي**: ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فوظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه(**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص 124)**، بما يعني أن المجتمع المدني هو "ميدان للهيمنة الثقافية ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية تمارس من خلال التنظيمات التي تدعي أنها خاصة مثل الأحزاب والنقابات والمؤسسات التعليمية والدينية والثقافية المختلفة(**علي، عبد الصادق (2007)، ص 34**).

يمثل المجتمع المدني نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجا قليلا أو كثيرا عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة.. فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. انه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائما هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعا مدنيا(**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص ص 31–32**).

إذن ومما سبق، فالمجتمع المدني كمفهوم وكواقع وكممارسة مرتبط بالمواطنة، وكلاهما مرهون بالظروف التاريخية لمحيط النشأة في أوروبا خلال فترة تاريخية بعينها عكست أوضاعا وخصوصيات، أفضت بها إلى اتخاذ منحى مغاير في تطوير ذاتها في محاولة للتكيف مع متطلبات الحياة، والسعي نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاه الاقتصادي. وهذا يحيلنا إلى إدراك قيمة العناصر الثلاثة المشكلة للب الموضوع وهي: النظام الاقتصادي (الرأسمالي) والنظام السياسي (الديمقراطي)، تكامل دور المجتمع السياسي والمجتمع المدني، ثم انبثاق المواطنة كثقافة وقبله كوعي سياسي واجتماعي. وباستقراء التاريخ الغربي كما بدا من بعض تم عرضه سابقا نقف على أهمية إدراك مفهوم الدولة في ارتباطاتها بالمسالة الدينية والاقتصادية، وتحديد دورها ووظائفها، منه علاقتها بالمجتمع المدني، فإذا كانت قد توثقت علاقتها بخدمة تعاليم الكنسية في البداية من خلال التأسيس للعدالة الاجتماعية وفق الرؤية الدينية

وبحسب الخصوصية الظرفية للمرحلة؛ فان حاجتها للاقتصاد تعد ملازمة ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال، لذا بلورت البعد الأحادي الذي حافظ على استدامة انصهاره مع مفهوم الدولة الحديثة.

1. 2. خصائص المجتمع المدني:

تختلف المؤسسات والتنظيمات في ما بينها، تقدما وتخلفا، ومن ثم فاعلية. واحد من معايير ذلك درجة مؤسستها. إن درجة مؤسسة أي نسق سياقي تتحدد في ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام.

–القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذا كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة أنواع للتكيف هي:

–التكيف الزمني: يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، إذ كلما طال وجود المؤسسة السياسية ازدادت درجة مؤسستها.

–التكيف الجيلي: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها، فكلما ازدادت درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة سلميا وإبدال مجموعة القادة بمجموعة أخرى. ازدادت درجة مؤسسيها، ومثل ذلك يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي. فسرعة التحول الاجتماعي تقود إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب ذات الخبرات التنظيمية المختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

–التكيف الوظيفي: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة(**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص ص 32–33**).

–استقلالية مؤسسات المجتمع المدني: ماليا وإداريا وتنظيميا:

وهذا يعني أن للأفراد قدرة على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة فيقل اعتمادهم عليها وتقل إمكانية استتباعهم من قبل السلطة. فهذه المؤسسات تقوم بدور وسيط بين الدولة والمواطن حيث تتعامل مع المواطن على انه ينتمي إلى جماعة وتوفر له اكبر قدر من الحماية (**محمد احمد نايف، العكش(2012)، ص 36**).

– التعقد: يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى. كلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها، ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاءات أعضائها والحفاظ عليها، إضافة إلى ذلك فان المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها، حين تفتقد أي هدف من أهدافها بشكل أفضل من المؤسسة التي يكون لها هدف واحد.

– التجانس: يقصد به عدم وجود مراعاة داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، وكلما كان مرد الانقسامات بين الأجنحة والقيادات داخل المؤسسة إلى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، وكانت طريقة حل الصراع سلمية، كان هذا دليل على تطور المؤسسة، والعكس كلما كان مرد الانقسامات إلى أسباب شخصية، وكانت طريقة حل الصراع عنيفة، كان هذا دليلا على تخلف المؤسسة، وتجانس المؤسسة لا يعني تحولها إلى تشكيل صلب لا تباين فيه، تمثل هذا تشكيل ميت. وأهمية المجتمع المدني بتناقضاته وتعدديته حيث تكون دينامية الإبداع والخلق والتغيير في المجتمعات، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يتسم بالضرورة

بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقات القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع بالمعنى الايجابي والعكس صحيح (**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص 36–37**).

1. 3. المجتمع المدني، المواطنة وفلسفة النظام الديمقراطي الحديث:

يرتبط مفهوم المجتمع المدني ارتباطا عضويا بالنظام الديمقراطي، حيث ظهر بجلاء ضمن ظروف تأسيسية كان للنظام الغربي فيها قبضة اليد من حديد أثناء تجربته الفريدة والتاريخية في التحول من المجتمع التقليدي "القائم على فلسفة النظام الإقطاعي" إلى المجتمع الحديث القائم على "فلسفة النظام الرأسمالي–الليبرالي". حيث ارتبط.. في نشأته وتطوره "بتاريخ نضال الشعوب من اجل الديمقراطية والحرية والمساواة، كما عبر في ذلك الوقت عن أفضل وسيلة لعلاج التعارض الظاهري بين حاجة الإنسان إلى الحرية وبين حاجته إلى الأمن والنظام"(**علي، عبد الصادق (2007)، ص 23**).

وقد يحق التساؤل لدى البعض عن جدوى الربط بين مفهوم المجتمع المدني والليبرالية بشقيها السياسي والاقتصادي؟ حيث تكون الإجابة المقررة من الدارسين للموضوع: "ذلك إننا نؤمن أن الليبرالية هي التي تمثل الحل الوسط والموفق بين النظام والحرية، وهكذا نصل إلى بيت القصيد، وهو أن مفهوم المجتمع المدني–في نظرينا– مفهوم سياسي بالدرجة الأولى، ومن هنا ارتبط بمفاهيم الوطن، والدولة والليبرالية والديمقراطية، فلا يمكن أن تنشا مثلا تجربة ديمقراطية ناجحة خارج المجتمع المدني، كما لا يمكن أن نتصور مجتمعا مدنيا متقدما في ظل حكم مطلق استبدادي" (**الحبيب، الجنحاني وسيف الدين، عبد الفتاح إسماعيل(2003)، ص 31**). تاريخيا؛ وبين البزوغ إلى التداول تارة والتقهقر والتواري عن الاهتمام تارة أخرى بفعل عوامل وظروف (كالحرب الباردة مثلا)، "شهد العالم...حوارا ساخنا حول الديمقراطية وضروراتها للإنسان، ساهم في إرساء مضامين حديثة للمجتمع المدني، أدت إلى بروز قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، التي تشكل في مجموعها القواعد الأساسية التي يستند إليها مفهوم المجتمع المدني، وكان لهذا الحوار أسبابه (**علي، عبد الصادق (2007)، ص 14**):

- انهيار النموذج الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية.
- ظهر المشروع الليبرالي بمظهر المنتصر الوحيد في العالم الغربي.
- التهميش الذي أصاب دول العالم الثالث أو دول الجنوب.
- بروز ظاهرة العولمة".

إن مفهوم المجتمع المدني شديد الارتباط بالتحديث والديمقراطية واقتصاد السوق، كشروط سياسية وثقافية لنجاحه، ومن هنا جاءت أبعاده ومقوماته النظرية التي صاغها الفكر العربي البورجوازي من قضية القيم التقليدية والإنمائية والارثية والقبلية والطائفية الجهوية والشخصية، والحكم الاستبدادي المطلق ومكرسة لقيم التسامح والمساواة وحق الاختلاف والمواطنة والإدارة السلمية للصراعات والمصالح المتعارضة. ولهذا فان العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطي علاقة فردية، فلكلاهما نفس الأسس والمعايير (**عبد الله، بوصنوبرة (2007)، ص.ص151–152**). فالدور الحقيقي للمجتمع المدني سواء كان نشاطه رعوي (خدمي) أو تنموي أو دفاعي يتوقف على طبيعته من حيث مدى استقلاليته الداخلية وحسن تنظيمه وكفاءته المحاسبية والشفافية من جهة، وعلى طبيعة البيئة السياسية والثقافية والاجتماعية التي يعمل ضمنها من جهة أخرى. أي حد يؤمن المجتمع ككل بأهمية أن يشترك المواطنون في إدارة شؤون بلادهم من خلال الآليات الديمقراطية واحترام القوانين(**عبد الله، بوصنوبرة (2007)، ص153**).

وجديرا بالتأكيد أن الدستور الديمقراطي دستور مختلف عن دساتير المنحة، من حيث انه يجب أن يرتكز على خمسة مبادئ ديمقراطية (**علي، خليفة الكواري (2004)، ص ص 38–39**) هي:

– لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، والشعب مصدر السلطات.

– سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه.

– عدم الجمع بين أي من السلطة التشريعية والتنفيذية أو القضائية في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

– ضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا ومجتمعيا، من خلال تنمية قدرة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني على الدفاع على الحريات العامة وحقوق الإنسان.

– تداول السلطة سلميا بشكل دوري وفق انتخابات دورية عامة وحرة ونزيهة تحت إشراف قضائي مستقل، وشفافية عالية تحد من الفساد والإفساد والتضليل في العملية الانتخابية ومن هنا فان الحد الأدنى لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهريين:

– زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع.

– اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى (البدون) المقيمين على ارض الدولة وليس لهم في الحقيقة وطن وغيرها، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.

وفيما يخص انبثاق مصطلح المجتمع المدني في المجال التداولي العربي فيرجعه علي الكنز إلى أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق فيقول:" إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات في أواخر السبعينات في بلدان المغرب قبل المشرق، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أوساط البورجوازية الليبرالية، ولم يتوسع هذا النقاش في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة"، والسبب في ذلك يعود إلى كون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا قورنت بقضية الاستقلال الوطني(**كنزة، عيشور (2012)، ص107**)، وهنا وجب التوضيح؛ أن "المواطنة والمواطن في العربية من الوطن: المنزل تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله" حسب لسان العرب. ومن هذا المعنى اخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضا إلى اللغة العربية في معمعان ترجمة التراث الغربي الحديث (**علي، خليفة الكواري (2004)، ص 33**)، وهو من وجهة نظر محمد عابد الجابري "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، انه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة، البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات" (**عبد الله، بوصنوبرة (2007)، ص143**).

وفي الصدد ذاته نجد برهان غليون في معرض دعوته لمبدأ المواطنة يقول: "إن فكرة المواطنة كتحالف وتضامن بين ناس أحرار، بل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، أي بين ناس متساوين في القرار والدور والمكانة، من رفض التمييز بينهم على مستوى درجة مواطنيتهم وأهليتهم العميقة لممارسة حقوقهم المواطنية بصرف النظر عن درجة إيمانهم، التي لا يمكن قياسها وقدرتهم على استلهام المبادئ والتفسيرات الدينية، وكذلك ممارسة التفكير واتخاذ القرارات الفردية والجماعية، سوف تولد السياسة بمفهومها الجديد" ويشير إلى أن الصراع مع الكنيسة في أوروبا هو الذي أسس "الاجتماع المدني على قاعدة المواطنة والوطنية" (**علي، خليفة الكواري(2004)، ص 34**).

2. المواطنة؛ المعنى ومقومات الانبثاق:

2. 1.في معنى المواطنة:

المواطنة بمفهومها الحديث لها أساس فلسفي قديم، ارتبطت بمفهوم الدولة "المدينة المدنية" التي تكونت في اليونان بعدة قرون قبل الميلاد، والمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان حول ال Polis وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي، والمقصود بها "المدينة" وعلاقات الأفراد الذين يعيشون في تلك المدينة بين بعضهم الآخر (**الأب وليم، سيدهم اليسوعي (2007)، ص 261**).

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى المواطنة بأن المواطنة: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة، وتؤكد أن المواطنة تدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع من يصاحبها من مسؤوليات. وعلى الرغم من أن الجنسية غالبا ما تكون مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن علاقة بين فرد ودولة إلا إنها تعني امتيازات أخرى خاصة منها الحماية في الخارج، وتختم دائرة المعارف البريطانية مفهومها للمواطنة بان المواطنة "على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة... والمواطنة في موسوعة الكتاب الدولي هي عضوية كاملة في دولة أو في بعض وحدات الحكم. وهذه الموسوعة لا تميز بين المواطنة والجنسية، مثلها مثل دائرة المعارف البريطانية المشار إليها سابقا، وتؤكد أن "المواطنين لديهم بعض الحقوق، مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات، مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم"(**علي، خليفة الكواري(2004)، ص. ص 30–31**)

كما تعرف موسوعة كولير الأمريكية كلمة Citizenship المواطنة– وتقصد بها مصطلح المواطنة ومصطلح الجنسية دون تمييز– بأنها: أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا". ويبدو من هذه الموسوعات الثلاث انه في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين الراشدين بحقوق المواطنة فيها. وهذا الوضع ليس نفسه في الدول غير الديمقراطية حيث تكون الجنسية مجرد "تابعة"، لا توفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية، هذا إن توافرت هذه الحقوق أصلا لأحد غير الحكام وربما للحاكم الفرد المطلق وحده.

وإذا القينا نظرة على مدى اتفاق الباحثين العرب تجاه فهم مصطلح المواطنة ودقته في اللغة العربية للتعبير عن مصطلح Citizenship في دائرة الحضارة الغربية؛ فإننا نجد فرقا بين من يؤصل "المصطلح العربي" ويوظفه ليجعله معبرا خير تعبير عن مفهوم المواطنة في العصر الحديث، وبين من يعتقد أن الترجمة العربية تثير إشكاليات، ويقول أن أول رجاء: "هو أن نضع جانبا المعنى اللغوي العربي التقليدي" لان "أولى الإشكاليات تكمن في الأصل اللغوي للكلمة، فالمواطنة والمواطن في العربية من الوطن: المنزل، تقيم به، وهو موطن الإنسان ومحله" حسب ابن منظور في لسان العرب. ومن هذا المعنى "اخذ مفهوم الوطنية الذي دخل أيضا...إلى اللغة العربية في معمعان ترجمة التراث الغربي الحديث (**علي، خليفة الكواري(2004)،ص ص 32–33**) كما اشرنا سابقا.

فحسب مجدي عشم تعني المواطنة: "مجموع المبادئ التي تنظم علاقات الناس أفرادا وجماعات ضمن الحياة العامة لبلد معين...وما يترتب على هذا التنظيم لتجعله ديمقراطيا، أو عكس ذلك ديكتاتوريا عنصريا...ويرى انه لابد أن يحلل الآلية التي يتبعها مجتمع ما في إفراز هذه المبادئ والتي تستدعي بالضرورة مراعاة تطبيق ثلاثة مبادئ أساسية في كل نظام يريد لنفسه أن يسمى ديمقراطيا: (**كنزة، عيشور (2012)، ص17**)

– مبدأ المساواة بين المواطنين: في جميع الحقوق والتي تكفل تكافؤ الفرص بشكل متساو لجميع المواطنين بغض النظر عن الدين والعرق وكذا حق كل فرد في المطالبة بهذه الحقوق.

–مبدأ المشاركة: والذي يؤكد على ضرورة مشاركة أفراد المجتمع بشكل حقيقي

في صنع القرار وتأصيل مفاهيم المسؤولية الاجتماعية بمعنى التأكيد على الدور الفاعل للفرد في المجتمع.

– مبدأ المساءلة: والتي تكفل لكل فرد حقه في مسالة رموز السلطة (على المستويات المختلفة) عن حدود مسؤوليتهم وبالتالي تفعيل منهجيات وأساليب التعبير النقدي الحر لكل فرد.

ويعزز هذا المفهوم حسين فريجة (**كنزة، عيشور (2012)، ص17**) باعتبار المواطنة: "الرابطة الاجتماعية والقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي وهي المؤسسة الرئيسية التي تربط الأفراد ذوي الحقوق بمؤسسات الحماية للدولة، وعليه فهي عنصر رئيسي للديمقراطية ومن ثمة فهي واجبات ومسؤولية مهمة تصبح الديمقراطية عاجزة من دونها ففكرة المواطنة فهمت على أنها تحالف وتضامن بين أناس أحرار متساوين في القرار والدور والمكانة ورفض التمييز بينهم على مستوى مواطنتهم وأهليتهم وعلى أساس الدين والقومية والعرق والجنس، وبهذا تتضمن المواطنة دفع الضرائب والخدمة داخل الجيش وإظهار الولاء للمجتمع والنظام السياسي الديمقراطي والمشاركة في الحياة السياسية والمدنية كما تعمل المواطنة على تضييق الفجوة بين المثالية والواقعية.

يمكن أن نخلص مما سبق إلى أن مصطلح المواطنة ينطوي على دلالات متعددة وكثيرة لعل أبرزها: حالة الانتماء والولاء للوطن والمشاركة الفعالية بالالتزام بكافة الواجبات وأداء كافة الأدوار، حيث أن درجة ومستوى المواطنة مرتبطة بمدى الشعور بهذا الانتماء، اعتبار كون الانتماء هو الارتباط الوثيق بالوطن، وبتعبير آخر المواطنة هي أن تعطي للوطن بقدر ما تأخذ منه.. فهي استشعار المسؤولية وتحمل الأمانة، والقيام بكل ما يتطلبه الصالح العام من اجل حفظ الكرامة الإنسانية، واستقرار وتقدم المجتمع وتفعيل المشاركة. كما أنها ترتبط عضويا بزخم كبير من مفاهيم إجرائية متنوعة وحديثة ومتجددة، وبتجدد وتطور الحياة العامة ومنه المواطنة التنظيمية والتسويقية، والمواطنة السياسية والمواطنة الثقافية وغيرها.

2. 2.المواطنة؛ ظروف النشأة والمقومات:

ظروف النشأة: إن أسس الإنصاف والعدالة والمساواة والحرية في الأرض إنما استمدت من الأديان والشرائع؛ انبثقت عنها الحضارات القديمة (الإغريقية ثم الرومانية) (**علي، خليفة الكواري (2004)، ص. ص 22–23**) من خلال فتح المجال لتطور الفكر السياسي في كليهما...لقد أضفى التطور السياسي الذي حدث في العالم ابتداء من ق 300 إلى 1300 م إلى إعادة اكتشاف مبدأ المواطنة وعلى أساسه تدريجيا بروز الدولة الحديثة (**ألبير، سوبول: (1982)**) ، وتطور نظم الحكم إلى نظم حكم ديمقراطية.. والمعنى أن مبدأ المواطنة تطور بظهور التجارب الديمقراطية خلال الحضارتين الإغريقية والرومانية، ثم انكفأ المفهوم خلال العصور الوسطى في أوروبا المظلمة، بسبب التوجه إلى تبني نظام الحكم المطلق غير المقيد، لكن ما أن انجلى ظلام العصور الوسطى وظهور بوادر الصحوة الفكرية والاجتماعية والتنموية، التي أفرزت النهضة في القرن الخامس عشر حتى عاد المفهوم للبروز بقوة مجددا في مقولات مفكرو التنوير، وللتجسيد عمليا بفضل الثورة الفرنسية والأمريكية في القرن الثامن عشر. لكن في هذه المرحلة الحديثة اخذ المفهوم تغيرا في الشكل والمحتوى من حيث طبيعة الأسس الفلسفية التي أضحى يستند إلى في عصر أهم ما ميزه هو "تحكيم العقل الرشيد بعد تأليهه". توج ب" ظهور الفكر السياسي العقلاني التجريبي وتزايد تأثيره، نتيجة حركات الإصلاح الديني وما تلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية، وقد استفاد هذا الفكر الجديد من الفكر السياسي الإغريقي والفكر القانوني الروماني، كما استفاد من مبادئ الإسلام ومن جهد العرب في نقل الفكر السياسي الإغريقي والمحافظة عليه ربما أكثر مما استفاد المسلمون. كما تأثر الفكر القانوني في أوروبا أيضا بمبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية على الجميع ومساواة الجميع أمام القضاء من حيث المبدأ، وبدور الفقه الإسلامي في تقنين الأحكام (**ألبير، سوبول (1982)**).

لقد شكلت الثورة الفرنسية، عبر مبادئها الثلاثة (الحرية، العدالة الاجتماعية، الأخوة) معلما تاريخيا في تجسيد الأسس الفلسفية لمفهوم المواطنة، وبلورتها عمليا عبر الدساتير والتشريعات إلى قوانين وتشريعات، أخذت شكل منظومة قيمية وسلوكية حلت بديلا جذريا محل المنظومة القيمية، المؤسسة على القيم الكنسية للعهود السالفة. إذ بلورت تأثير وفعالية الفكرة التنويرية لفلاسفة التنوير(**نايف، بلوز (1999) ص. ص67–72**)، كان لهم صدى فكري وعملي كبيرين: "إننا بالاستدلال العقلي نحصل على المعايير الحقوقية والأخلاقية، انطلاقا من الحق الطبيعي الإنساني على خلاف الحق الإقطاعي المستمد من قيم دينية غير قابلة للتدليل"، (تكمن أهميتها في تأكيدها على أن تحرر الإنسان موكول إلى الإنسان نفسه، وان التاريخ يحمل اتجاها نحو التقدم، وان

هذا التقدم انطوى على إخفاقات تؤلف جزءا من مسيرته). من هؤلاء (**علي، عبد الصادق (2007)، ص. ص 23–26**) نذكر على سبيل المثال:

- ✓ توماس هوبز (1588–1679)، "المجتمع المدني هو مجتمع السلطة المطلقة"؛
- ✓ جون لوك (1632–1704)، "المجتمع المدني هو المجتمع الضامن الحقوق المتساوية لكل الأفراد"؛
- ✓ جون جاك روسو"العقد الاجتماعي(1712–1778)،المجتمع المدني هو مجتمع الإرادة العامة"؛
- ✓ كوندرسيه (1742–1794) أول من قال بنظرية خطية للتقدم؛
- ✓ هردر الألماني (1744–1803): مسار التقدم الإنساني من الفوضى إلى الانسجام محفوف بالتناقضات
- ✓ جورج فريديريك هيغل: يبين كيف أن الوضع(أو المؤسسة) يكون في البداية مناسبا وصحيحا ومشجعا على التقدم ويغدو فيما بعد معيقا وضارا.
- ✓ مونتسكيو "روح القوانين"،
- ✓ سان سيمون "الاشتراكية"؛
- ✓ ،دم سميث (1723–1790) "ثروة الأمم"
- ✓ دافيد ريكاردو(1772–1817) مع سميث دراسة علاقة الإنتاج الرأسمالي وسعيا إلى اكتشاف القوانين الاقتصادية في عملية الإنتاج وأسسا السياسة الاقتصادية الليبرالية القائمة على المنافسة الحرة حيث تفعل القوانين فعلها دون تدخل الدولة.

وبهذا فان مفهوم المواطنة تأسس تاريخيا في ضوء مجموعة من العوامل الظرفية الداخلية والخارجية لأوروبا.

– **المقومات:** تقتضي المواطنة كثقافة وسلوك شروطا ومقومات أساسية وظروفا ملائمة على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية والفكرية وغيرها، حيث لا تقوم إلا بأمرين (**نادية، عيشور (2013)**): فالمواطنة؛ تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين، يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر، ويتحلون بالتسامح تجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع. ومن اجل تجسيد المواطنة في الواقع، على القانون أن يعامل ويعزز معاملة كل الذين يعتبرون بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، على قدم المساواة.

كما أن الحد الأدنى المتفق عليه لاعتبار دولة ما مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في مجرد شرطين أساسيين، أولا زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات مبادئه ومؤسساته والياته الديمقراطية على ارض الواقع، ثانيا اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون على جنسية دولة أخرى ومقيمين على ارض الدولة وليس وطن آخر غيرها مواطنين متساويين، في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية قانونية متساوية، كما تتوافر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة (**علي، عبد الصادق (2007)، ص 74**).

إن تمثل هذا الشعب لهذه الثقافة فكرا وسلوكا، لا ريب انه يعبد الطريق نحو تحقيق مستويات عالية من التنمية الذاتية، التي ترتكز إلى معايير الجودة الشاملة في جميع المجالات، لاسيما التربوية التعليمية والتنموية والخدماتية، انطلاقا من تكريس وتجسيد والعمل بالقاعدة الرباعية "المراقبة، المتابعة، المحاسبة ثم المعاقبة"، هكذا تتعزز رقابة القاعدة الشعبية للقمة الممثلة للسلطة، عبر القنوات القانونية التي يكفلها النظام الديمقراطي، من حريات الإعلام والتعبير والشفافية والتمثيل والانتخاب والمشاركة الكاملة في الحياة العامة وكل ما يتعلق بالمصالح المشتركة للمواطنين.

3. المجتمع المدني والمواطنة في العالم العربي؛ حدود التقاطع وبوادر التعارض:

هناك من يذهب إلى الاعتقاد أن" الدولة العربية خلق أجنبي، أي من صنع إرادة أجنبية، وقد غرست بناها في معظم الأقطار العربية أثناء خضوعها للاستعمار الأوروبي، وبالتالي فان الدولة العربية نشأت بعيدا عن كل واقع موضوعي، لتوجد كزرع بلا جذور. فتحت التبعية الأوروبية تم تأسيس الدولة العربية بعد الحرب العالمية الأولى...إن الاستعمار قد اثر في طبيعة النظم السياسية لمعظم الدول العربية التي خضعت له خصوصا لجهة خلق أجهزة مدنية وعسكرية حديثة، هذا فضلا عن تأثيره في هوية النخبة الحاكمة (**احمد، شكر الصبيحي (2008)، ص ص 126–127**).

حينما نعالج موضوعا كهذا، ونحاول قياس مؤشرات مدى تبلوره، بوصفه تتويجا للتحول نحو اعتناق النظام الديمقراطي على جميع الأصعدة، ولو بدرجات متفاوتة من قطاع إلى آخر؛ فإننا نجد أنفسنا بصدد الحديث عن المعوقات والمعيقات ودورها في مقاومة التجديد أو التغيير الطارئ في أنظمة الحياة، المترسخة في العقليات والتي تمتد جذورها النفسية والثقافية والاجتماعية إلى معتقدات تتصف بالمطلقة والثابتة وهي التي غير قابلة للتكييف أو التعديل أو التنازل عن بعضها أو جزئية فيها (كحال الإسلام بوصفه نظام حياة متكامل لا يمكن بتر أجزائه واقتطاع بعض منه).

إذ أن معظم البلاد العربية والإسلامية خضعت للاستعمار الأجنبي لعقود عدة، عانت منه الأمرين، من السلب والنهب، والتفقير والتجهيل، والتمزيق والتفريق، كان لهذه الممارسات انعكاساتها السلبية الكثيرة وأبعادها الخطيرة (النفسية والاجتماعية والعقائدية واللغوية والثقافية والوطنية أي على الهوية على المدى البعيد) على واقع التنمية المحلية حتى بعد حصولها على الاستقلال. وما أن أفاقت من صدمة محاولة الوقوف مجددا لتحقيق بعض الخطى في مجال التنمية المحلية، بالقضاء على بعض مخلفات الاستعمار السلبية، إلا وقد وجدت اغلبها نفسها ضحية مساومات مبهمة بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، فانقسمت إلى شقين احدهما اشتراكي وثانيهما رأسمالي (بينما تموقع بعضها الآخر ضمن حركة عدم الانحياز شكليا)، ثم ما لبثت الظروف أن تغيرت وانسحب النظام الليبرالي على كافة الأنظمة السياسية لدول العالم، نتيجة لأسباب تم ذكرها آنفا، ففاقت على وقع ضرورة الاستجابة للتغيرات الدولية في العصر الحديث والتحول نحو اعتناق النظام الرأسمالي بكل عناصره ومتطلباته ومحسناته، ومنه مبدأ المواطنة، والحرية والمساواة والمشاركة، ضمن وعاء المجتمع المدني. وهنا كان لا بد على البلدان التابعة أن تشق طريقها كل حسب ظروفه وخصوصياته، وتجربته الخاصة، نحو قطع أشواط بغية تطبيق الديمقراطية في إطار ما تفرضه ظاهرة العولمة وتأثيراتها ذات الأبعاد المختلفة.

وبما أن المجتمع الحديث أهم ما يميزه وجود مجتمع سياسي ومجتمع مدني، وان التفاعل بينهما يحتاج إلى تقنين القنوات الموصلة، فان هناك من يعتقد: أن العلاقة وثيقة بين المشاركة السياسية ومفهوم المواطنة، حيث أن المواطنة مقرونة ومشروطة بقيام الفرد بدور سياسي، وان شرف المواطنة يستحقه من يقوم بواجباته السياسية ومن ثم فان المشاركة السياسية مسالة إجبارية، وليست اختيارية، ممارسة المواطن لحقه الانتخابي والإدلاء بصوته في الانتخابات، ومشاركته في الأنشطة السياسية شرط من شروط المواطنة: وطالما أن الأمر كذلك فما هي عناصر هذه الشراكة أي الأطراف الفاعلة فيها، والمحققة بمقتضى تفاعلاتهما مختلف الأهداف المرجوة ؟ (**نادية، عيشور (2006)، ص. ص 261–262**).

بالطبع نجد التقليد في مجال مظاهر الديمقراطية تبدو أكثر بروزا ربما أكثر من الغرب مما قد تبدو لدى الغرب نفسه ممثلة في تعدد الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية والتنظيمات الطلابية والنسوية والجمعيات الخيرية وغيرها كثير غير أن مقياس تمتع المجتمع بدرجة عالية من منسوب الديمقراطية لا تعكسه لغة الكم فحسب ما لم ترافقه لغة النوع والكيف وهذا بالضبط بؤرة المشكلة في البلدان العربية التي لا تمارس النظام الديمقراطي وتسيره بذهنية دكتاتورية تقوم على اعتبارات تقليدية بالأساس. "إذن المواطنة لا تنجز إلا في ظل نظام سياسي ديمقراطي– تعددي، يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامته ويوفر ضرورات العيش الكريم،

ولا يكتمل مفهوم المواطنة إلا في دولة الإنسان المدنية التي تمارس الحياد الايجابي تجاه قناعات ومعتقدات وأيديولوجيات مواطنيها" (**الأب وليم، سيدهم اليسوعي (2007)، ص 270**).

إن تحليلا عميقا وتحديقا مشخصا؛ يقودنا إلى إدراك الكثير من الحقائق، التي تفصح عن صعوبة استهلاك المواطنة كثقافة وكمنتج غربي الأصل، وأيضا الالتزام بتطبيق

مبادئ الديمقراطية في البلاد العربية على النحو الذي يجب:

الجذور النفسية والثقافية للتبعية السياسية، التي خلفها الاستعمار قبل رحيله عبر استراتيجيات لتوريث الأنظمة الاستبدادية، تحت مسمى "الكومبرادور" على حد تعبير الفريق الشاذلي، حيث أن استراتيجيات المستعمر استهدفت الإبقاء على خدمة مصالحها بشكل متواصل غير معلن، عبر تغيير آليات وقنوات التنفيذ، عبر اتفاقيات وغيرها. من الاستعمار العسكري إلى الاستعمار الاقتصادي من خلال تكريس التبعية الاقتصادية ومنه التبعية السياسية، ثم الاستعمار الثقافي في صورة غزو ثقافي تحت مسمى التثاقف كعملية حضارية وعصوية، عبر مؤسسات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية المتطورة، دون إغفال التبعية التربوية والثقافية عبر تصدير النماذج التعليمية كاملة إلى العالم الثالث عموما في صورة إصلاحات تربوية للأنظمة التعليمية العربية..

الأنظمة الشمولية والاستبدادية؛ والتي يبرز فيها دور المؤسسة العسكرية وانسحاب دورها ليستوعب التدخل في تسيير الشؤون الداخلية للدولة، ناهيك عن ضعف مؤسسات الدولية السياسية والعقابية وخضوعها (فيما يتعلق بالقرارات المصيرية) بشكل وبآخر لقيادات العسكر. "يقف الدارس لتقرير التنمية العربية لعام 2004 والصادر في مطلع 2005 عن الأمم المتحدة تحت عنوان: نحو الحرية في الوطن العربي" على حقيقة مؤلمة، حقيقة مرة تفيد أن العالم العربي يأتي في مقدمة المناطق الجغرافية التي تشكو شعوبها من كبت الحريات، واستبداد السلطة السياسية، بل بلغ الأمر إلى حد مقارنة بعض الأقطار العربية بآخر نموذج أسيوي ما يزال قائما، ويضرب به المثل على أساليب النظم الستالينية التي عانت من ويلاتها شعوب أوروبا الشرقية قبل سقوط جدار برلين" (**الحبيب، الجنحاني (2006)، ص5**)، ومن ثم فان "مفهوم المواطنة لا ينجز في ظل أنظمة شمولية –استبدادية، لان هذه الأنظمة ببنيتها الضيقة والخاصة، تحول مؤسسة الدولة إلى ملكية خاصة تمارس الإقصاء والتهميش، كما تمنح الامتيازات بمبررات دون مفهوم الوطن والمواطنة" (**الأب وليم، سيدهم اليسوعي (2007)، ص271**). أما في البلدان النامية بصفة عامة، والبلدان العربية بصفة خاصة، فقد استغلت السلطة القائمة في كثير من هذه البلدان طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني، وإلجام الأصوات المنادية بالحريات والديمقراطية (**الحبيب، الجنحاني (2006)، ص32**).

إن الخطر الكبير الذي تواجهه الدولة اليوم في جل الأقطار العربية يتمثل في محاولات النظم القائمة هنا وهناك تهميش الأحزاب السياسية المعارضة، وتهميش النقابات والمنظمات المهنية، وقوى المجتمع المدني، وأبعادها عن التشاور فيما يتصل بمستقبل البلاد والناس، إذ أن هذا الموقف يعني فتح الباب أمام انتفاضات شعبية فوضوية لا قيادة لها، ولا تعرف السلطة مع من تتحاور عندما تندلع العواصف، وقد عاشت ذلك بلدان عربية وافريقية، وكان الخاسر الأكبر الدولة والمجتمع معا، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي بعلات مختلفة. (**الحبيب، الجنحاني (2006)، ص43**).

العقائد الدينية (المذاهب الإسلامية في العموم) ما يميز الإسلام كونه يمثل نظاما حياتيا كاملا وشاملا بحيث يستوعب كافه أوجه النشاطات الإنسانية، كالاقتصاد والسياسية والمعلم والمعرفة والثقافة والأسرة والبيئة كما ويمثل رسالة للمسلمين وللعالم بكافه أعضائه. وهنا تكمن الصعوبة في تطبيق اللائكية بفصل الدين عن الدولة، والعلمانية بفصل الدين عن العلم والمعرفة، والليبرالية بفصل الدين عن الاقتصاد. هذه الحقيقة تطرح إشكالات ضخمة أولا بالنسبة للمسلمين، لأنها تخدش إيمانهم بربهم وبعقيدتهم وهويتهم الدينية، وثانيا بالنسبة للغرب الذي يستهدف القضاء على كل ما من شانه أن يعيق مشروعه العولمي العالمي، ويجعله في مجابهة غير متكافئة مع العالم الإسلامي برمته، ولهذا فهو ينتهج شتى الطرق الملتوية ليعمل تدريجيا على التقليل من حضور التشريع

الإسلامي وسيادته على دساتير وأنظمة البلدان الإسلامية نفسها، الأمر الذي يعيه الجماهير والشعوب العربية بشكل جيد على الرغم من افتقادها لصلاحية اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بها، ما يعني وجود فجوة كبيرة وفراغ عظيم بين السلطة الحاكمة والقاعدة المحكومة، وزعزعة الثقة بين الطرفين لن يخدم مصالح أي طرف في النهاية، لان القاعدة الساخطة والغاضبة والتي تستشعر الظلم والقهر سوف تكون على أكثر تقدير حاضنة لبذور العدوان والعنف عموما، وراعية لظاهرة الإرهاب على اختلاف مسمياته خصوصا، والإرهاب هنا كمفهوم سيكون له مدلولا مغاير في فهوم الجماهير. وبهذا الصدد يؤكد برهان غليون أن "كل ارتكاس للسياسة إلى مستوى العقيدة دينية كانت أو علمانية، هو حكم عليها بالفناء" ويقول: "إن قوة الأمم التي تملك مصير العالم وتمسك بزمام الحضارة في عصرنا هذا تعود إلى دور "إبداع مبدأ المواطنة" أي اعتبار المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع في بناء الإطار الاجتماعي".." هي قاعدة التضامن والتماهي ومصدر الحرية كقيمة مؤسسة وغاية للجميع ولكل فرد معا" (**علي، خليفة الكواري(2004)، ص 34**).

الموروث الثقافي المحلي: كالثقافات المحلية والعادات والطباع المشتركة والقيم الوجدانية والأعراف الاجتماعية بوصفها قوانين داخلية لها قدسية خاصة، والتي تتمتع بقدر غير معقول من مشاعر الولاء للجماعة ذات الصلات القرابية والروابط الدموية، إضافة إلى الاعتبارات الجهوية والعرقية والأيديولوجية والدينية والطائفية والمذهبية غيرها، والتي يصعب استبدالها بعلاقات المواطنة ومشاعر الولاء للقوانين والدساتير والوطن فقط المستوردة من محيط نشأة مغاير ثقافيا وجهويا ودينيا عرقيا.

تشرذم العالم العربي وتشتته إلى ذرات: غير قابلة للانصهار والتوحد ضمن بوتقة واحدة، لتشكيل كتلة اقتصادية واجتماعية وسياسية لمقاومة التخلف والتبعية وتحقيق السيادة والاستقلال التام. بسبب تضارب المصالح والنعرات القبائلية والطوائف المذهبية والأيديولوجيات المتباينة والتبعية للغرب، وعدم تحكيم العقلانية الرشيدة في وضع استراتيجية محكمة؛ لتحقيق شراكة متوازنة على الصعيد الاقتصادي من شانها تعزيز السيادة الوطنية لهذه البلدان العربية والأمة الإسلامية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي وبلوغ مرحلة متقدمة من التقدم الحضاري لا سيما في ظل توفير جميع الظروف الموضوعية لنجاح شراكة مثالية.

مصلحة الغرب أولا ثم قبل دمقرطة العالم العربي إن أمكن: فزع الغرب انظر:(**نادية،عيشور،(2006)**. **www.philadelphia@edu.go)** المتزايد وغير المسبوق من الإسلام والمسلمين، لانتشاره سريعا، ثاني ديانة في أوروبا بعد المسيحية، وصول الجيل الثاني والجيل الثالث من المواطنين الفرنسيين المسلمين من ذوي الأصول العربية (أبناء المهاجرين من الجاليات العربية لاسيما شمال إفريقيا)، إذ يعتقد انه وعبر قنوات واليات الديمقراطية، وحقوق المواطنة، وشعاراتها الإنسانية الخلابة والعلمية المبهرة سيتمكن هؤلاء من تقلد مناصب سياسية ونقابية واقتصادية مهمة، قد تؤثر على مصلحة الغربيين الأصليين أنفسهم، فينقلب السحر على الساحر. إذ تمنح الحرية الممنوحة باسم الديمقراطية فرصا متساوية للتمكين للجميع إذ يتساوى المسيحيون من ذوي الأعراق الآرية مع نظرائهم من المسلمين من ذوي الأعراق السامية حيث ستذوب عوامل التفوق وبالتالي التفاضل بين الأجناس البشرية، وهذه مفارقة غير معقولة وغير قابلة للتنازل من طرف الغرب، كما يخول حق المشاركة في الحياة السياسية بلوغ العرب مناصب قيادية ذات أهمية للجميع قد يكون لها الأثر في اتخاذ وصناعة القرارات المصيرية في مجال إحراز تقدم اكبر في اكتساب المكاسب السياسية.

عدم الاستقرار الأمني الربيع العربي؛ في منطقة الشرق الأوسط خصوصا (أزمة فلسطين، وأزمة العراق، وأزمة سورية وأزمة لبنان وأزمة اليمن) وفي المغرب العربي (أزمة ليبيا وأزمة تونس وأزمة مالي وأزمة مصر والسودان وأزمة الصحراء الغربية) وما نجم عنه من تفاقم ظاهرة الإرهاب تحت مسمى "القاعدة"، وتحت لواء الدولة الإسلامية، وتوسع نشاطاتها بخلق فروق وقواعد تابعة في بعض من هذه البلدان العربية؛ أضحت بؤرا من جهة لاستقطاب مناصرين ومؤيدين من مسلمي العالم الغربي والعربي، ومن جهة أخرى لإثارة المخاوف والقلق والمتاعب لدى عديد من الدول العربية والغربية، وما قد ينتظر منه، حيث أضحى الغرب وهو الحارس

الأمين على تطبيق مبادئ الديمقراطية يشجع بل ويدفع الأنظمة الاستبدادية لإحكام السيطرة على هذه الجماعات، مما يعيق بشكل آخر جهوده في نشر ثقافة المواطنة وتكريس الديمقراطية الحقة شكلا ومضمونا (تناقض بين القول والعمل).

وفي العموم، فان أنظمة الدول العربية جعلت من منظمات المجتمع المدني في البلاد العربية هياكل خاوية لا منعدمة الروح ولا فاعلية لها، تفتقد القدرة على تأكيد وبلورة رسالتها الحضارية في مجال النضال السياسي والنقابي والإنساني على الصعيد الداخلي والإقليمي والدولي، من اجل تحقيق المكاسب المشروعة، والتي يحددها وينص عليها ميثاق حقوق الإنسان لدى هيئة الأمم المتحدة. وهذا بفعل آليات وقواعد مترسخة ضمن ممارسات وتقاليد يصعب تجاوزها أو مكافحتها بين عشية وضحاها ودون وعي اجتماعي شامل لكافة فئات وممثلين فعليين حاملين هموم الشعوب وآلامهم.

وفي ضوء ذلك؛ "فانه من العسير أن يصبح الأفراد مواطنين في مجتمع يفتقد إلى مجتمع مدني، كما لا يمكن وجود مجتمع مدني في غياب دولة ديمقراطية، لأنه كما يرى سميح فرسون: فالديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره يستحيل أن توجد دون مجتمع مدني" لكن يجب الاعتراف بأنه لا وجود لمجتمع مدني من دون رعاية الدولة لأنه يتكون من خلال بناء الدولة، وهكذا فالاعتماد المتبادل بين الدولة والمجتمع المدني يسمح للدولة من جهة أن تستمد قوتها وقيمتها وسياستها من المجتمع المدني على اعتبار انه جزء من السياسة. بمعناها الواسع والعميق، ومن جهة أخرى تصبح الدولة تمثل الإطار الذي يحتضن ويؤطر حركة ونشاط المجتمع المدني وبهذه الكيفية يتكون نوع من الاتساق والتناغم بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني مما يفضي إلى انتشار الديمقراطية، بينما يحصل العكس في حالة انعدام الاتساق والانسجام بين المجتمع المدني والدولة تصبح النتيجة الحتمية سواد الديكتاتورية (**رابح، كعباش (2006)، ص. ص187–188**).

والمواطنة ليست التعلق والتغني بحب الوطن الناتجة عن حب الإنسان لوطنه إنها تجسيد فعلي للوحدة الوطنية، من خلال الوحدة السياسية والثقافية، ونشر التسامح ونبذ جميع أنواع التفرقة العنصرية، والتمييز أي كان أساسه والمواطنة تعني بناء مجتمع مدني حقيقي ينتمي له كل المواطنين برغبتهم وتراعى فيه حقوق الإنسان. (**حسين، فريجة (2010)، ص19**).

من هنا يجب أن تقوم جهود تفعيل دور المجتمع المدني على كاهل المثقفين والنخب الواعية والمتنورة ذات قيادة راشدة، تعمل على تعميم نشاطاته في أوساط أوسع شريحة من المواطنين ومن ثم ترسخ قيمه تدريجيا خاصة إذا كانت النخبة المثقفة تمثل النموذج الصحيح في حسن التسيير والإخلاص والتضحية بالمصلحة الشخصية لصالح المنفعة العامة، فيكون المواطنون هم القاعدة الشعبية التي يستند عليها نجاح المجتمع المدني والمصدر الرئيسي لتشريعه وليست السلطة أو الإدارة أو حتى الحزب، فالمواطن هو غاية ووسيلة أي تغيير اجتماعي وايجابي وبدون تعاون بين أعضاء المجتمع المدني (المواطنين) من خلال إشراكهم في وضع البرامج والأنشطة ومراقبتها تصبح التنظيمات المدنية مجرد هياكل لا دور لها سوى تزيين واجهة نظام الحكم وأدوات تستغل لتحقيق الأغراض الشخصية والمصالح الضيقة. فحقيقة تنظيمات المجتمع المدني هو أنها مدرسة للتكوين الحضاري والعمل الجماعي الناجح وميدان خصب لاكتساب مبادئ القيادة الديمقراطية وروح المسؤولية والحس المدني وإخراج قادة المجتمع إلى النور على المستوى المحلي والوطني (**عبد الله، بوصنوبرة:(2007) ص151**).

خاتمة:

ينم واقع البلدان العربية وإن اختلفت من حيث نشأة الدولة فيها وأيضا من حيث نوع الاستعمار ومدة إقامته بها ومدى قدرته على تحقيق الدمار الشامل في بنيتها، كما وتختلف من حيث الكثير من العوامل والظروف الموضوعية كالموارد الطبيعية والثروات المعدنية وأيضا الكم البشري والخصائص الثقافية النوعية، دون أن نغفل بعد التعدد العرقي والجنسي والمذهبي.. فكلها عوامل من شانها أن تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في مسار التحول الديمقراطي الذي تعيشه اغلب هذه البلدان، والمجتمع الديمقراطي موجود شكلا ويحتاج إلى روح، والروح لن تتواجد ولن تفرض حياتها في جثة الديمقراطية إلا بالنضال السياسي الذي

يؤججه الوعي السياسي والاجتماعي ويذكي ناره تكامل جهود مؤسسات المجتمع المدني في شكل إعادة هيكلة جديدة تنظر في سبل الفعالية والخطى العملية الذكية لان مسافة ألف ميل تبدأ من خطوة وتحقق المواطنة ووثوقها بالمجتمع المدني أيضا يبدأ من خطوة

قائمة المراجع:

1. بلوز، نايف(1999) .**تاريخ الفكر الاجتماعي**، سوريا: منشورات جامعة دمشق، ط5.
2. بوصنوبرة، عبد الله(2007) .**المجتمع المدني والمشاركة الشعبية: الضمان لترشيد الحكم**، أشغال الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس – سطيف: يومي 09/08 /.
3. سوبول، ألبير(1982). **تاريخ الثورة الفرنسية** ، ترجمة: جورج كوسى، منشورات بحر المتوسط بيروت- باريس: ومنشورات عويدات بيروت- باريس، ط 3.
4. عبد الصادق، علي(2007) **مفهوم المجتمع المدني، قراءة أولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة.
5. عيشور، نادية (2007) .**العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة**، أشغال الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس – سطيف، يومي 09/08 / 2007.
6. كعباش، رابح(2006). **سوسيولوجيا الدولة**، قسنطينة: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة.
7. مدني، عباسي(1981). **مشكلات تربوية في العالم الإسلامي**، باتنة –الجزائر: دار شهاب.
8. فريجة، حسين(2010) "**المواطنة: تطورها ومفهومها**"، مجلة المنتدى القانوني، العدد 7، أفريل-قسم الكفاءة المهنية للمحاماة بسكرة: ، جامعة محمد خيضر –،
9. عيشور، كنزة(2012) " **دور الإذاعة المحلية في نشر ثقافة المواطنة لدى المرأة الجزائرية العاملة**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علم اجتماع الاتصال والعلاقات العامة، غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.
10. عيشور، نادية(2006). **الإسلام كما يراه الغرب: بين ممارسات الواقع وتنبؤات المستقبل**، منشورات جامعة فيلادلفيا- الأردن أفريل. الموقع الالكتروني للاطلاع:**www.philadelphia@edu.go**
11. الجنحاني، الحبيب (2006). **المجتمع المدني ومرحلة التحول الديمقراطي**، الرباط: منشورات الزمن، العدد 49.
12. الجنحاني، الحبيب وإسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح(2003). **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق: دار الفكر.
13. العكش، محمد أحمد نايف(2012). **مؤسسات المجتمع والتحول الديمقراطي**، عمان: دار الحامد.
14. الغيلاني، محمد (2004). **المجتمع المدني: حججه، مفارقاته ومصائره**، بيروت: دار الهادي.
15. الصبيحي، أحمد شكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.
16. الكواري، علي خليفة(2004). **المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.
17. اليسوعي، الأب وليم سيدهم(2007). **المواطنة عبر العمل الاجتماعي والعمل الميداني**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة.